University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية في جامعة ذي قار

ISSN:2707-5672

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق 2150 لسنة 2016

Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

المجلد (11) العدد (2) 2021م

المجلد (11) العدد (2) 2021

University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

هيئة التحرير

أ.د انعام قاسم خفيف
رئيس هيئة التحرير

ا.م.د احمد عبد الكاظم لجلاج
مدير التحرير

ت	الاسم	الجامعة	الاختصاص
1	أ.د. سعد علي زاير	جامعة بغداد	طرائق تدريس
2	أ.د. مصطفى لطيف عارف	جامعة ذي قار	اللغة العربية
3	أ.د. حيدر حسن اليعقوبي	جامعة كربلاء	علم النفس
4	أ.د. عماد ابراهيم داود	جامعة ذي قار	اللغة الانكليزية
5	أ.د. صلاح الدين احمد	جامعة عمان	علم النفس
6	أ.د. حسام الدين جاد الرب احمد	جامعة اسيوط	الجغرافية
7	أ.د. عثمان برهومي	جامعة صفاقس/تونس	التاريخ
8	أ.م.د. حيدر عبد الجليل عبد الحسين	جامعة ذي قار	التاريخ
9	أ.د. فاضل عبد الزهرة مزعل	جامعة البصرة	ارشاد تربوي
10	أ.م. انتصار سكر خيون	جامعة ذي قار	الجغرافية

University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

المحتويات

ت	عنوان البحث - اسم الباحث	الصفحات
1	مستعمرة فلوريدا الأميركية دراسة في التطورات السياسية للصراع الدولي (الإسباني - الفرنسي - البريطاني) (1565-1819) أ.م د. عقيل جعيز شمخي السهلاني	1-58
2	الترادف اللغوي في شعر لميعة عباس عمارة في ضوء نظريات علم اللغة الحديث م.م. ختام سالم علي	59-83
3	مشروع القفزة الكبرى الى الامام 1958-1961 م.د احمد حاشوش عليوي الحجامي	84-125
4	سميوطيقا الآخر في شعر أديب كمال الدين أ . م .د . سلام مهدي رضيوي الموسوي	126-163
5	الإله ايل د.مروان نجاح مهدي إبراهيم البلام	164-190
6	أثر إستراتيجية الرؤوس في تحصيل قواعد اللغة العربية لدى طلاب الصف الخامس التطبيقي م.م. عـزة محسـن خليفـة الشويلي	191-233
7	التّماسك النّحوي في مجموعة (و..) لـ (عدنان الصائغ) دراسة في ضوء علم اللّغة النّصي أ.م. د. مؤيد مهدي فيصل	234-255
8	مفهوم الشعر عند سعيد عقل أ.م.د. اناهيد ناجي فيصل	256-287

University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

9	اتخاذ القرار لدى طلبة المرحلة الاعدادية ا.د. انعام قاسم خفيف سجى عادل القرغولي	288-313
10	كشف تغيرات الغطاء الارضي لمحافظة ذي قار للمدة 3013_2020 باستخدام المؤشرات الطيفية م.د. وسام حمود حاشوش	314-352
11	وسائل الاستدلال عند ابن هشام في الرد على الزمخشري مغني اللبيب انوذجا م.د قاسم درهم كاطع	353-383
12	الأفعال الكلامية غير المباشرة في كلام الإمام علي (عليه السلام) أ. د. رافد مطشر سعيدان مطشر جاسم محمد السهلاني	384-412
13	In Search for the Villain in Herman Melville's "Billy Budd, Sailor" Ahmed Hashim Abbas	1-18
14	Metaphorical Conceptualization of “PLANT” in Nassiriya Iraqi Arabic الاستاذ الدكتور رمضان مهلهل سدخان المدرس: إحسان هاشم عبدالواحد	19-42
15	A Semiotic Analysis of Political Cartoons on Corona Virus in Almada Newspaper Huda Hadi Badr	43-86

University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

وسائل الاستدلال عند ابن هشام في الردِّ على الزمخشري

مغني اللبيب انموذجًا

م. د. قاسم درهم كاطع

المديريَّة العامَّة للتربيَّة في ذي قار

qasimkotr181@gmail.com

Abstract

The grammatical clues constitute the deepest aspect of syntax. Because it is the document upon which its rules are built; This makes it extremely important, because the validity and dullness of that evidence is directly reflected in the rules that branch from it .. Therefore, this research sheds light on the grammatical evidence in light of the views of two poles of the poles of Arabic grammar, which represent the summit of grammatical maturity, namely Zamakhshari and Ibn Hisham. On the grammatical difference between them, he will reveal some of the secrets of the syntactic industry, and show us the secrets of inference, which helps us to know the sound rules that are suitable for inference and application

الخلاصة :

تُشكِّلُ الأدلَّةُ النحويَّةُ الجانبَ العميقَ من علمِ النَّحو ؛ لأنَّها المستندُ الذي تُبنى عليه قواعده ؛ وهذا يجعلها تحظى بأهميَّة بالغة ، فصحَّة تلك الأدلَّة

وسقمها ينعكسان بصورة مباشرة على القواعد المتفرِّعة عنها .. ولذا سلَّط هذا البحثُ الضوءَ على الأدلة النحويَّة عند قطبين من أقطاب النَّحو العربي ، يُمثلان قمَّة النُّضج النَّحوي ، وهما الزمخشري وابن هشام .. ولايخفى أنَّ الوقوف على الاختلاف النحوي بينهما سيكشف عن بعض أسرار الصناعة النَّحويَّة ، ويُظهر لنا خفايا الاستدلال ، الأمر الذي يُساعدنا على تمييز القواعد السليمة التي تصلح للاستدلال والتطبيق .

المقدِّمة :

كان النحو وما يزال من أهم علوم اللغة العربيَّة ؛ لارتباطه الوثيق بكتاب الله تعالى ؛ ولذا فإنَّ الدراسات النحويَّة ـ بسبب هذا الارتباط ـ ستبقى موضع اهتمام الباحثين ؛ لأنَّ فيها خدمةً للقرآن العظيم ، فنتائج هذه البحوث تُعطي ـ في أحيان كثيرة ـ رؤية جديدة لآيات الذكر الحكيم الذي لا تنقضي عجائبه ولا يخلق على كثرة الرَّد .

وهذا البحث المُختَصَر يُسلِّط الضوء على جانب من دراسة نحويَّة متميّزة قدَّمها النحوي المشهور ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) في كتابه مغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب ، وقد ناقش فيه ابن هشام آراء مجموعة من علماء النَّحو ، أبـرزهم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) صاحب التفسير المعروف بـ (الكشَّاف) ، والجدير بالذكر هو أنَّ ابن هشام توقَّف عند آراء الزمخشري ، وحاكمها بعقليَّة النحويّ المتمرِّس ، فقبِل بعضها وردَّ بعضها الآخر ، مستعينًا على ذلك بمجموعة من وسائل الاستدلال ، فجاء هذا البحث ليكشف عن تلك الوسائل والآليات التي استعملها ابن هشام في الرَّد على بعض الآراء النحويَّة للزمخشري .

وقد حاولت في هذا البحث أن أجمع أدلَّة ابن هشام في كتابه مغني اللبيب ، تلك الأدلَّة التي ردَّ بها أقوال الزمخشري التي أكثر ابن هشام من إيرادها ومناقشتها ، فجاء البحث في مطلبين ، خصَّصت الأوَّل منهما للأدلة الذاتية التي تمثَّلت بثلاثة أدلَّة ، وأمَّا الثاني فجعلته للأدلة الخارجية التي بلغت ثلاثة أدلَّة أيضًا ، ثُمَّ أنهيتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها .

وفي الحقيقة فإنَّ تشخيص الاتجاه اللغوي البارز للزمخشري لايكاد يظهر بوضوح ؛ لأنَّه صنَّف في شتَّى فنون اللغة العربية ، فضلاً عن تصنيفاته غير اللغوية ، إلَّا انَّه يمكن القول انَّه برز في مجالي النحو والبيان ، ففي مجال النحو ((فإنه كان نحوياً فاضلًا ... وصنَّف كتبًا حسنة ، منها ... كتاب المفصَّل في النحو، وكان يزعم أنَّه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلَّا وقد تضمَّنها هذا الكتاب. ويُحكى أنَّ بعض أهل الأدب أنكر عليه هذا القول ، وذكر له مسألة من كتاب سيبويه ، وقال : هذه ليست فيه ، فقال : إنَّها إن لم تكن فيه نصًّا فهي فيه ضمنًا ، وبيَّن له ذلك)) [1] .

وأمَّا في الجانب البلاغي فهو الإمام الكبير في علم البيان ، وممَّن يُضرَب بهم المثل في هذا الفن ، صنَّف التصانيف البديعة : منها (الكشاف) في تفسير القرآن العزيز، لم يصنَّف قبله مثله [2].

أمَّا ابن هشام ، فهو النحوي الفاضل المشهور الذي أتقن علم النحو ، ففاق الأقران بل الشُّيُوخ، وكتاب مغني اللبيب عَن كتب الأعاريب شاهد على ذلك ، وَقد انفردَ بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتَّحقيق البالِغ والاطلاع المفرط ، قال عنه ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربيَّة يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه [3].

ويبدو أنَّ التوجُّه البلاغي للزمخشري ترك أثره الكبير على استدلالاته النَّحوية ، ولاسيَّما تلك التي جاءت في تفسير الكشاف الذي تظهر عليه البصمة

البيانيَّة بشكل واضح ، ومن هنا يُمكننا تفسير التقاطع الحاصل في الرؤية النَّحوية بين ابن هشام والزمخشري بكون ابن هشام يُمثِّل الاتجاه النَّحوي الخالص ، في حين يُمثِّل الزمخشري الاتجاه النَّحوي البلاغي ؛ ولاريبَ في أنَّ التوجُّه النَّحوي الخالص يتمحور حول المعاني الأوليَّة للنَّص ، بخلاف التوجُّه البلاغي فهو يتمحور حول المعاني الثانويَّة للنَّص ؛ ومن البديهي فإنَّ هذا الأمر ينعكس على النتائج التي تترتب على بحثيهما .

المَطلب الأوَّلُ : الأدلَّة الذاتيَّة لإبطال أقوال الزمخشري :

ونقصد بالأدلَّة الذاتية ما يرجع إلى المسألة النَّحويَّة نفسها ، وقد وظَّف ابن هشام هذا النوع من الأدلَّة في ردِّ آراء الزمخشري في أكثر من موضع من كتابه (مغني اللبيب) . وبعد التأمُّل في الأدلَّة الذاتية التي أوردها ابن هشام تبيَّن أنَّها تتعلق بجهات متعدِّدة .

فمنها ما يتعلق **بوجود الخلل في المقدِّمات التي بُنِيَ عليها استدلال الزمخشري** ، ومن البديهي أنَّه لا يمكن التوصُّل إلى قاعدة علميَّة رصينة إذا لم يعتمد المُستدِل على مقدِّمات رصينة وصحيحة ؛ لأنَّ صحَّة النتيجة وسقمها متوقِّف على مقدِّماتها ، فلو كانت إحدى مقدِّمات الدَّليل فاسدة كانت النتيجة كذلك ؛ لأنَّ ((النتيجة تتبع أخسَّ المقدِّمات)) [4] .

وبناءً على ذلك فإنَّ الاستدلال مرهون بصِحَّة مقدِّماته ، وكلُّ دعوى لا بُدَّ من النظر في مقدِّماتها ؛ لكي نتثبَّت من صِحَّتها ، وهذا ما فعله فعل ابن هشام مع آراء الزمخشري ؛ إذ اكتشف أنَّ بعضها كان مبنيًّا على مقدِّمات غير صحيحة ، فردَّها مبينًا الخلل في مقدِّماتها .

ومن أسباب الخطأ في مقدِّمات الدليل إهمالُ جانب المعنى فيها ، والاعتماد على جانب اللفظ فقط ، فتكون النتيجة غير دقيقة ، وممَّا رتَّب الزمخشري فيه النتيجةَ على مقدِّمة من هذا القبيل ، ما ذكره في توجيه انتصاب (أواري) في

قوله تباركت أسماؤه : ﴿ **قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ** ﴾ [المائدة : 31] إذ جعل (الفاء) في الفعل (فأواري) سببيَّة ، واقعة في جواب الاستفهام (أَعَجَزْتُ) ، ثمَّ استنتج ـ بناءً على ذلك ـ انتصاب الفعل بعدها ، وهذا غير صحيح ؛ لذا لم يقبل ابن هشام به ؛ لأنَّ ((جواب الشيء مُسبَّبٌ عنه ، والمواراة لا تتسبَّب عن العجز ، وإنَّما انتصابه بالعطف على (أكونَ) ، ومن هنا امتنع نصب (تصبحُ) في قوله تعالى : ﴿ألمْ ترَ أنّ الله أنزلَ من السماءِ ماء فتُصبحُ الأرضُ مخضرّة ﴾ [الحج :63] ؛ لأنَّ إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الأنزال نفسه)) [5]

ومن ذلك أيضًا ما ذكره الزمخشري عند إعرابه للجملة المحكيَّة بعد القول في نحو : (أوَّلُ قولي إنِّي أحمدُ اللهَ) ؛ إذ جعلها مفعولاً لا خبراً ، يقول ابن هشام : ((قد يقع بعد القول جملة محكيَّة ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو : أوّلُ قولي إنِّي أحمدُ الله ، إذا كسرت (إنَّ) ؛ لأنَّ المعنى : أوَّلُ قولي هذا اللفظ ، فالجملة خبرٌ لا مفعولٌ ، خلافاً لأبي عليٍّ ، زعمَ أنَّها في موضع نصب بالقول ، فبقي المبتدأ بلا خبر ، فقدَّر موجودٌ أو ثابت ، وهذا المقدَّر يُستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأنَّ أول قولي إنِّي أحمد الله باعتبار الكلمات (إنَّ) وباعتبار الحروف (الهمزة) فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنَّ ذلك الأوَّل ثابت ، ويقتضي بمفهومه أنَّ بقية الكلام غير ثابت ... وتبع الزمخشري أبا عليٍّ في التقدير المذكور، والصوابُ خلاف قولهما)) [6]

وقد وقع الزمخشري فيما يفسد المعنى عند حديثه عن (لا) في قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً** ﴾ [الأنفال : 25] فذهب إلى أنَّها نافية و ((أنَّ الفعل جوابُ الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس ، شاذًا ، وممَّن ذكر هذا الوجه الزمخشري ، وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ المعنى حينئذ : فإنَّكم إنْ تتَّقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصَّة ، وقوله : إنَّ التقدير

: إنْ أصابتكم لا تصيب الظالم خاصَّة مردودٌ ؛ لأنَّ الشرط إنَّما يُقدَّر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب)) [7] .

وقد يحصل العكس فيكون الخطأ في المقدِّمة نتيجةً لإهمال جانب اللفظ ، ومن ذلك ما ذهب إليه الزمخشري في قوله سبحانه : ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ** ﴾ [الروم : 23] إذ حكم بأنَّ اللفَّ والنشر اعتمادًا على ترتيب المعنى ، فالمنام في الليل والابتغاء في النهار ، ولكنَّ هذا الجانب المعنوي لو صحَّ لاقتضى خللًا في الترتيب اللفظي الذي تنتج عنه قاعدة لا تجوز في الشعر فضلًا عن الذكر الحكيم ، يقول ابن هشام : ((قول الزمخشري في ﴿ ومنْ آياتِه مَنامُكم بالليلِ والنهار وابتغاؤُكم من فضلِه ﴾ إنَّه من اللفِّ والنشر، وإنَّ المعنى : منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولًا للابتغاء مع تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام ؟))[8]

ومن ذلك ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ (إذ) في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ** ﴾ [غافر : 10] ظرفًا للمقت الأوَّل (مقتُ اللهِ) .

وهذا التأويل بعيد عن الصِّحَّة ؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر (مقت) ومعموله (أكبرُ) بأجنبي وهو (إذ) ، يقول ابن هشام : ((قول بعضهم في (إذ) من قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين كفروا ينادَوْنَ لمقْتُ اللهِ أكبرُ من مقتكم أنفُسَكم إذ تُدعونَ إلى الإيمان فتكْفُرون ﴾ أنَّها ظرف للمقت الأوَّل ... وهو رأي جماعة منهم الزمخشري ؛ فلاستلزامه الفصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبي)) [9]

وقد وهم ابن هشام عند اعتراضه على الزمخشري في مسألة حذف جواب الشرط مع كون الباقي مبدوءًا بالفاء المتصلة بـ (لم) ؛ لأنَّ ذلك يستلزم دخول الفاء على جواب شرط منفي بـ (لم) وهو غير صحيح [10] ، يقول ابن هشام : ((

حذف جملة الشرط ... وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين (فلم تقتلوهم) أي : إنْ افتخرتم بقتلهم ﴿ فلم تقتلوهم ﴾ ويردُّه أنَّ الجواب المنفي بـ (لم) لا تدخل عليه الفاء)) [11]

وهذا الأمر لم يقل به الزمخشري ، بل هو ممَّا اشتبه ابن هشام في نقله ؛ لأنَّ الزمخشري يقول في الكشاف : ((﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ** ﴾ والفاء جواب شرط محذوف تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم)) [12] ، فـ (الفاء) في تقدير الزمخشري داخلة على الضمير المنفصِل (أنتم) .

وقد حصل مثل هذا الاستلزام عند إعراب الزمخشري لقوله تعالى : ﴿ **أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي** ﴾ [مريم : 46] إذ أعرب (أنت) مبتدأ ، و (راغبٌ) خبره [13] ، وهذا يستلزم الفصل بين (راغب) ومعموله (عن آلهتي) بأجنبي ، وهو غير مقبول عند النحويين ؛ لذا يقول ابن هشام : ((القول بأنَّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي)) [14]

ومن اللطيف أنَّنا نجد الزمخشري يعتمدُ ـ أحيانًا ـ على مقدِّمة خاطئة ، ولكنَّه يُحاول البرهنة على صحَّتها ؛ وهذا يعني أنَّه قد لمح الخلل فيها ، فأراد ترميمه والبرهنة على صحته إلَّا أنَّه لم يُفلح في ذلك ، ففي إعرابه لكلمة (جنَّات) الواردة في قوله تعالى : ﴿ **هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ . جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ** ﴾ [ص : 49 . 50] ذهب إلى أنَّ أعربها ـ في حالة النصب ـ عطفَ بيانٍ [15] وهذا الإعراب ممنوع عند البصريين ؛ لأنَّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات [16] ولكنَّ الزمخشري زعم أنَّ (عدن) معرفة ليتمَّ له ذلك .

والاعتماد على مثل هذه المقدِّمة الخاطئة يُنتج النتيجة التي اعترض عليها ابن هشام بقوله : ((وقول الزمخشري أنَّه معرفة ؛ لأنَّ عدنًا علَم على الإقامة بدليل ﴿ جنات عدنٍ التي وعدَ الرحمنُ عبادهُ﴾ [مريم :61] لو صحَّ تعينت البدلية

[17] بالاتفاق ، إذ لا تبين المعرفة النكرة ، ولكنَّ قوله ممنوع ، وإنَّما (عدن) مصدرُ (عَدَن) فهو نكرة ، والتي في الآية بدل لا نعت)) [18]

وقد يكون الخلل في دليل الزمخشري مرتبطًا **بعدم تماميَّة شروط القاعدة النحويَّة** .. ومن المعلوم أنَّ القاعدة الصحيحة مرهونة بوجود شروطها ، فالقاعدة النَّحوية قد تتضمَّن شروطًا خاصَّة لا بُدَّ من توفُّرها ؛ لذا قد يقع بعض النحويين ـ وإنْ كان متمرِّسًا ـ في الخطأ من هذه الجهة ؛ فيسهو عن بعض الشروط أو يتوهَّم وجودها ، كما حصل ذلك مع الزمخشري في أكثر من مورد وعلى أكثر من صورة .

ففي بعض الموارد نجد أنَّ الزمخشري قد غفل عن شرطٍ واحدٍ ، كما حصل في تجويزه أن تكون كلمة (كافَّة) حالًا من الفاعل والمجرور في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً** ﴾ [البقرة : 208] على الرغم من أنَّ الفاعل عاقل (واو الجماعة) والمجرور غير عاقل (السلم) ، و (كافَّة) مختصَّة بالعاقل ـ كما يرى ابن هشام ـ ولذا اعترض على ذلك فقال : ((من الحال ما يُحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول ، نحو: ضربتُ زيدًا ضاحكًا ، ونحو ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة :36] وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ وهمٌ ؛ لأنَّ كافَّة مختصٌّ بمَن يعقل)) [19]

وقد يكون الأمر أكثر ركاكةً في الاستدلال ، وذلك عندما يتجاوز المستدِلُّ شرطين في آنٍ واحد ، ومن مصاديق ذلك ما ذكره الزمخشري فيما يرتبط بـ (كافَّة) ، ولكنَّه هذه المرَّة في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ :28] فقد تجاوز ـ هنا ـ الشرط السابق (كافَّة : تختصُّ بالعاقل) وشرطًا آخر ـ التزم به الزمخشري نفسه ـ تمثَّل في إخراج (كافَّة) عن معنى الحاليَّة ، يقول ابن هشام : ((ووهمُهُ في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ إذ قدّر (كافَّة) نعتًا لمصدر محذوف ـ أي : إرساله كافَّة ـ أشدّ ، لأنَّه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عمَّا التزم فيه من الحاليَّة)) [20] .

ويبدو أنَّ ابن هشام قد بالغ كثيراً في نقد الزمخشري ؛ لأنَّ بعض العلماء ـ كما ذكر ابن عاشور في تفسيره ـ ذهب إلى جواز وقوع (كافَّة) اسمًا لغير العاقل ، وجواز مجيئها لغير الحال ، جاء في التحرير والتنوير : (((كافَّة) يوصَف به العاقلُ وغيرُه ، وأنَّه تعتوره وجوهُ الإعراب كما هو مختار الزمخشري ، وشهد له القرآن والاستعمال ، خلافًا لابن هشام في (مغني اللبيب) ، وأنَّ ما شدَّد به النّكير على الزمخشري تهويلٌ وتضييقٌ في الجواز . والتقدير في هذه الآية : (وما أرسلناك للنَّاس إلاّ كافَّة) وقدّم الحال على صاحبه للاهتمام بها ؛ لأنَّها تجمع الذين كفروا برسالته كلّهم ، وتقديم الحال على المجرور جائز على رأي المحقِّقين من أهل العربية)) [21]

ومن هؤلاء النحاة محمد بن علي الصبَّان (ت 1206 هـ) إذ يقول : ((جعل الزمخشري (كافَّة) صفة مصدر محذوف ، أي : إرساله كافَّة للنَّاس ، لكن اعترض بأنَّ (كافَّة) مختص بمن يعقل ، وبالنصب على الحال ، كطرًّا وقاطبةً . وأُجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنَّه قال : قد جعلت لآل بني كاكلة على كافَّة بيت المسلمين لكلِّ عام مائتي مثقال ذهبًا إبريزًا ... قال : وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة إلى الآن)) [22]

وكذلك غفل الزمخشري عن شرطين عندما خالف ما حكم به النحويون من كون العلم يُنعت ولا يُنعت به ، وخالفهم في تجويزه نعت اسم الإشارة بما ليس معرفًا بـ (لام الجنس) . وقد حصل ذلك عند تجويز الزمخشري إعراب لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى : ﴿ **ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ** ﴾ [الأنعام : 102] صفة أو بياناً لاسم الإشارة ؛ ولذا اعترض ابن هشام عليه بكون ماذهب إليه مخالفًا لشرطين نصَّ عليهما النحويون، يقول : ((وقال الزمخشري في ﴿ **ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ** ﴾ : يجوز كونُ اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً ، وربُّكم الخبر ، فجوَّز في الشيء الواحد البيان والصفة ، وجوَّز كون العَلم نعتًا ، وإنَّما العلم يُنعَت ولا يُنعَتُ

به ، وجوَّز نعت الإشارة بما ليس معرفًا بلام الجنس ، وذلك ممَّا أجمعوا على بطلانه)) [23] .

ويزداد الأمر وضوحًا عندما تكون القاعدة فاقدة لثلاثة شروط ، كما في إعراب الزمخشري لـ (مقامُ إبراهيم) في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** ﴾ [آل عمران : 97] إذ جعلها عطف بيان ، يقول ابن هشام : ((إن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأمَّا قول الزمخشري : إنَّ (مقامُ إبراهيم) عطفٌ على (آياتٌ بينات) فسهو)) [24]

ولم يبيِّن ابن هشام وجهَ السهو على نحو الدقَّة ؛ لأنَّه ذكـر وجهًا واحدًا فقط (التعريف والتنكير) ، والحقيقة أنَّ وجه السهو في مخالفة (مقام) لـ (آيات) من ثلاثة جهات ، جاء في حاشية الصبَّان : ((وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفًا وتنكيرًا ، وإفرادًا وغيره ، وتذكيرًا وغيره . و(مقامُ) مخالفٌ لـ (آيات) من وجوه ثلاثة كما لا يخفى ... فالوجه أنَّه مبتدأ حُذِف خبره ، أي : منها مقامُ إبراهيم)) [25]

وقد يعود الخلل في استدلال الزمخشري ـ أحيانًا ـ إلى **انطواء الدليل على المغالطة** ، ومعنى المغالطة : ((قياسٌ فاسدٌ إمَّا من جهة الصورة أو من جهة المادة أو من جهتهما معًا ، والآتي بها غالط في نفسه مُغالط لغيره ... [وهي] ترجع إلى أمر واحد وهو عدم التمييز بين الشيء وأشباهه)) [26]

ومن هذا التعريف يتبيَّن لنا أمران : أولهما : إنَّ الذي يقع في مثل هذا الأمر يكون غير متعمِّد في أكثر الأحيان ، وهذا يتناسب وحال العلماء الذين همهم الوصول إلى الحقيقة ، وثانيهما : إنَّ أهم سبب للوقوع في المغالطة ـ لغير المتعمِّد ـ هو التشابه بين الأشياء مع عدم التدقيق والتريُّث ، ويبدو أنَّ هذا الأمر يحصل في الغالب مع العلماء المكثرين من التأليف كالزمخشري ، وهذا الخلل مُغتَفَرٌ إذا ما قيس بكثرة إنتاجه العلمي الدقيق .

وقد فطن ابنُ هشام إلى ما وقع فيه الزمخشري من المغالطات ، وأبدى رأيه فيها ، فمن مغالطته في القياس ما استظهره الزمخشري من حكم يتعلق بالأداة (إذ) ، فإنَّه توصَّل إليه من طريق قياسها على الأداة (إذا) وذلك عند توجيهه القراءة القرآنية في قوله تعالى : ﴿ لَـقَدْ مَـــنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيـهِمْ رَسُولًا مِـنْ أَنْفُسِـهِمْ ... ﴾ [آل عمران : 164] إذ قرأها بعضهم : (لَمِن منِّ اللهِ ...) يقول ابن هشام : ((ومن الغريب أنَّ الزمخشري قال في قراءة بعضهم (لقد مَنَّ الله على المؤمنينَ إذْ بعث فيهم رسولاً): إنَّه يجوز أن يكون التقدير : منه إذ بعث ، وأن تكون (إذْ) في محل رفع كـ (إذا) في قولك : أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائمًا ، أي : لَمِن منِّ اللهِ على المؤمنين وقتُ بعثه)) [27]

وقد ردّه ابن هشام من جهة تنظيره بمثال يخصُّ (إذا) ؛ لأنَّه يتغيَّر المعنى والإعراب حينئذٍ ، فقال : ((تنظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأنَّ الكلام في (إذْ) لا في (إذا) ، وكان حقّه أن يقول : إذْ كان ؛ لأنَّهم يُقدِّرون في هذا المثال ونحوه (إذْ) تارةً و(إذا) أخرى ، بحسب المعنى المراد ... وكذلك المشهور أنَّ (إذا) المقدَّرة في المثال في موضع نصب)) [28]

ومن المغالطات الخفيَّة التي رصدها ابن هشام ما يتعلق بادِّعاء الزمخشري الإطلاق في المسألة مع عدم التفاته إلى وجود القيد الذي يجعل المسألة خاصَّة بموردها ، ومن ذلك ما وقع فيه الزمخشري من إطلاقه المنع وإنكاره الشديد على مَن قال بأنَّ (مهما) تأتي بمعنى (متى) كابن مالك وغيره ، جاء في المغني : ((مهما ... تكون ظرفًا لفعل الشرط ... وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك وغيره ، وشدَّد الزمخشري الإنكار على مَن قال بها ، فقال : هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَن لا يدَ له في علم العربيَّة ، فيضعها في غير موضعها ، ويظنّها بمعنى (متى) ، ويقول : مهما جئتني أعطيتك ، وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربيَّة ، ثمَّ يذهب فيفسر بها الآية فيُلحد في آيات الله)) [29]

وكلام الزمخشري صحيح لو كان الحكم مقتصرًا على الآية الكريمة وهي قوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ [الأعراف : 132] والسبب في ذلك وجود القرينة المانعة من إرادة الزمان ، وهي قوله تعالى : (من آية) ، فهي التي تُفسِّر لنا معنى الضميرين ، يقول أبو حيان (ت 745هـ) : ((أي : أيُّ شيءٍ يحضر تأتنا به ، والضمير في (به) عائد على (مهما) وفي (بها) عائد أيضًا على معنى (مهما) لأنَّ المراد به : أيَّةُ آيةٍ)) [30] ويبدو أنَّ الزمخشري قد اشتبه عليه الأمر فأطلق الحكم بناءً على ما ورد في الآية الكريمة على الرغم من وجود قرينة فيها ؛ ولذا نبَّه ابن هشام على الفرق بين الموردين بقوله : ((والقول بذلك في الآية ممتنع ، ولو صحَّ ثبوته في غيرها ؛ لتفسيرها بـ (مِن آية))) [31] .

ولم يقتصر أمر المغالطة عند الزمخشري على ما تقدَّم ذكره ، بل تعدَّاه إلى مسألة اقتطاع الكلام ، فيأخذ من الكلام الجزءَ المؤيِّد لرأيه ، ويغضُّ الطرف عن الباقي ، فيوهم القارئ بكون صاحب الكلام يتبنَّى ما ذهب إليه الزمخشري ، ولسنا هنا في معرض اتهام الزمخشري بتعمُّد ذلك ، بل الذي يبدو أنَّ مردَّ ذلك مرتبط بعدم التدقيق في النقل .

ويبدو أنَّ الزمخشري قد لجأ إلى ذلك في المسائل الخلافيَّة بين النحويين ؛ لأنَّه يستدل على صحَّة رأيه بكتاب سيبويه ؛ ليحسم المسألة لصالحه .. وقد دأب النحويون على النقل عن شيخ النحاة وإمامهم سيبويه ؛ لأنَّ آراءه تُمثِّل ـ غالبًا ـ الفيصل في المسألة ، والزمخشري واحد منهم ، ولكنَّ الخلل في هذا الأمر يكون مضاعفًا عندما يكون النقل ناقصًا أو غير دقيق .

ومن ذلك ما فعله الزمخشري عند نقله رأيَ سيبويه في مسألة خلافيَّة بين النحاة ، وهي مجيء (هل) بمعنى (قد) [32] ؛ فذكر أنَّ سيبويه يقول : إنَّ (هل) بمعنى (قد) [33] وهذا النقل ـ وإن كان صحيحًا ـ نقلٌ ناقصٌ ؛ لأنَّ سيبويه ذكر في مكان آخر من كتابه في (باب عدَّة ما يكون عليه الكلم) أنَّ (هل) للاستفهام

وهذا ما استدل به ابن هشام ، فقال : ((وبالغ الزمخشري فزعم أنَّها أبداً بمعنى (قد) ، وأنَّ الاستفهام إنَّما هو مُستفادٌ من همزة مقدَّرة معها ، ونقله في المفصَّل عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه أن (هَل) بمعنى (قد) ، إلَّا أنَّهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنَّها لا تقع إلَّا في الاستفهام ... وثبت في كتاب سيبويه (رحمه الله) ما نقله عنه ، ذكره في باب (أم) المتصلة ، ولكنَّ فيه أيضًا ما قد يخالفه ، فإنَّه قال في باب عدّة ما يكون عليه الكلمُ ما نصُّه : و(هل) وهي للاستفهام ، ولم يزد على ذلك)) [35] .

المَطلب الثَّانِي : الأدلَّة الخارجيَّة لإبطال أقوال الزمخشري :

قد يسلك النحويُّ طريقًا مخالفًا لما سلكه النحويون في استنباط القواعد النحوية وتحريرها ، فيقع في محاذير عديدة تتمخض ـ غالبًا ـ عن الآليات التي يستعين بها للوصول إلى الحكم .

وقد سجَّل ابن هشام مجموعة من الموارد التي جانب الزمخشري فيها الصواب ، فسار في طريق مخالف لما عليه كبار النحويين ، ويبدو أنَّ مردَّ ذلك إلى اجتهاد الزمخشري ومحاولته الخروج عن المألوف ؛ خدمةً للمعنى الذي هو ضالته لاسيَّما في تفسير القرآن الكريم .

ومن أهم الأدلة التي ردَّ ابن هشام بها استدلال الزمخشري ما يصطلح عليه النحويون بـ **(التكلُّف)** الذي ينطوي على المبالغة في التعاطي مع الأحكام النحويَّة ، وقد أشار الراغب إلى ذلك ؛ فقال : ((ما يفعله الإنسان بإظهار كلف مع مشقة تناله في تعاطيه ، وصارت الكلفة في التعارف اسمًا للمشقة ، والتكلُّف : اسم لما يفعل بمشقة ، أو تصنُّع ، أو تشبُّع)) [36]

ويبدو أنَّ الزمخشري قد سار ـ أحيانًا ـ في طريق متكلَّف من أجل الوصول إلى النتيجة التي يروم الوصول إليها ، فتصنَّع ما فيه مؤونة أكبر مخالفًا في ذلك

كبار النحويين ؛ ولهذا لم يرتضِ ابن هشام تلكم المسائل ، فقد ردَّ ابن هشام قول الزمخشري في مسألة تقديم همزة الاستفهام إذا كانت في جملة معطوفة بـ (الواو) أو (الفاء) أو (ثمَّ) ، وأنَّها في تلك المواضع في مكانها الأصلي ، وأنَّ العطف على جملة مقدَّرة بينها وبين العاطف ، فقال ابن هشام : ((إنَّها [أي : الهمزة] إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ ، قُدِّمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير ... هذا مذهب سيبويه [37] والجمهور[38] ، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري ؛ فزعموا أنَّ الهمزة في تلك المواضع في محلِّها الأصلي ، وأنَّ العطف على جملة مقدَّرة بينها وبين العاطف ، فيقولون التقدير في ... ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ [الصافات :58] ... أ نحن مخلَّدون فما نحن بميتين ؟ ويُضعِف قولَهم ما فيه من التكلُّف ... لدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف ، فقد يُقال : إنَّه أسهل منه ؛ لأنَّ المتجوَّز فيه على قولهم أقلُّ لفظًا ، مع أنَّ في هذا التجوّز تنبيهًا على أصالة شيء في شيء ، أي : أصالة الهمزة في التصدير)) [39]

والغريب أنَّ ابن هشام نفسه تبنَّى هذا الرأي في باب العطف من كتابه أوضح المسالك ، فوقع فيما هرب منه ، جاء في أوضح المسالك : ((ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو فالأوَّل كقول بعضهم : (وَبِكَ وأَهلًا وسَهلًا) جوابًا لمَن قال له : مرحبًا ، والتقدير : ومرحبًا بك وأهلًا ، والثاني نحو ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [الزخرف:5] أي : أ نهملكم فنضرب ، ونحو ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إلى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ:9] أي : أَعَمُوا فلم يَرَوْا)) [40]

ومن الأمثلة الواضحة التي ذكرها ابن هشام للتكلُّف عند الزمخشري ما ذهب إليه في (لام الابتداء) في قوله تعالى : ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾ [الضحى : 5] إذ ذهب إلى أنَّها لا تدخل إلَّا على المبتدأ ، قال ابن هشام : ((قول الزمخشري ، قال في تفسير ﴿ولسوفَ يُعطيكَ ربُّك﴾ : لام الابتداء لا تدخل إلَّا على المبتدأ والخبر ... وكذا زعم في ﴿ولَسوفَ يُعطيكَ ربُّكَ ﴾ أنَّ المبتدأ

مقدَّر، أي : ولَأنَّت سوف يُعطيكَ ربُّكَ ... وإنَّما يضعف قول الزمخشري أنَّ فيه تكلُّفين لغير ضرورة ، وهما : تقدير محذوف ، وخلعُ اللام عن معنى الحال ؛ لئلَّا يجتمع دليلا الحال والاستقبال)) [41] .

ولا أدري كيف وقع الزمخشري في ذلك ، وقد ذكر في كتابه (المفصَّل في صنعة الإعراب) أنَّ ((لام الابتداء هي لام المفتوحة في قولك : لَزيد منطلق . ولا تدخل إلَّا على الاسم والفعل المضارع كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ لأنتم أشد رهبة ﴾ [الحشر :13] و﴿إنَّ ربَّك ليحكم بينهم ﴾ [النحل :124] . وفائدتها تأكيد مضمون الجملة . ويجوز ـ عندنا ـ إنَّ زيدًا لَسوف يقوم ، ولا يجوّزه الكوفيون)) [42] .

ويمكن أن يدخل ضمن التكلُّف ما يصطلح عليه ابن هشام بـ **(التعسُّف)** الذي يعني ((حمل الكلام على معنًى لا تكون دلالته عليه)) [43] ولم يستعمل ابن هشام هذا المصطلح إلَّا في موضع واحد ، وذلك عندما رأى الزمخشري يسير عند استدلاله في طريق غير الطريق المعروف عند النحاة ، فيفرض فروضًا بعيدة ؛ ليستقيم استدلاله ، مع عدم الحاجة إلى كلِّ هذا العناء في التوجيه الدلالي ، ففي قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾ [مريم : 69] جوَّز الزمخشري كون (أيٌّ) موصولة مع أنَّ الضمة إعراب ، جاء في مغني اللبيب : ((وجوَّز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أنَّ الضمة إعراب ؛ فقدّروا مُتعلق النزع من كلِّ شيعة ، وكأنَّه قيل : لننزعنَّ بعض كلِّ شيعة ، ثمَّ قدَّر أنَّه سُئِل: مَنْ هذا البعض ؟ فقيل : هو الذي هو أشدُّ ، ثمَّ حُذِف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسُّفٌ ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيًّا الموصولة مبتدأ)) [44].

والطريق المعروف عند النحاة هو أنَّ (أيًّا) ((تُبْنى في حالة واحدة ، وتُعرب في غيرها ، فتُبْنَى إذا أُضيفت ، وكانت صلتها جملة اسمية ، صَدْرُها ـ وهو المبتدأ ـ ضمير محذوف ؛ نحو : يعجبني أيُّهم مغامرٌ ... والأصل : أيُّهم هو مغامرٌ)) [45]

بل إنَّ تقدير الزمخشري لـ (أيّ) بـ (الذي) قبيحٌ في هذه الحالة ، يقول ابن السرَّاج : ((ومثل ذلك قراءة الناس : (ثمَّ لننزَعنَّ منْ كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ) لأنَّك لو وضعت (الذي) ها هنا كان قبيحًا ، إنَّما تقول : (الذي هو قائمٌ) فإن قلتَ : (الذي قائمٌ) كان قبيحًا)) [46].

وممَّا استدلَّ به ابن هشام على إبطال قول الزمخشري ما يُصطلح عليه في علم النحو بـ **(الاطراد)** ، والمقصود به عندهم ((التتابع والاستمرار ، من ذلك طردتُ الطّريدة إذ اتّبعتها واستمرّت بين يديك ، ومنه مُطاردة الفُرسان بعضِهم بعضًا... فجعل أهلُ علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا)) [47] .

وقد قسَّم النُّحويون المطَّردَ والشاذَ إلى أربعة أقسام [48]:

1. مطَّرد في القياس والاستعمال معًا .
2. مطَّرد في القياس شاذّ في الاستعمال .
3. مطَّرد في الاستعمال شاذّ في القياس .
4. شاذّ في القياس والاستعمال معًا .

وقد احتجَّ ابن هشام بهذا التقسيم في ردِّ بعض ما ذهب إليه الزمخشري ، ومن ذلك إبطاله قول الزمخشري بشذوذ ربط الجملة الواقعة حالًا بالضمير فقط ؛ إذ ردَّه ابن هشام بكون ذلك مطَّردًا ، يقول : ((الواقعة حالًا ، وربطها إمَّا الواو والضمير ، نحو : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [النساء :43] أو الواو فقط ، نحو: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف :8] ... أو الضمير فقط ، نحو ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر :60] ... وزعم الزمخشري في الثالثة أنَّها شاذَّة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها في مواضع من التنزيل ، نحو: ﴿ اهبطوا بعضكمْ لبعضٍ عدوٌّ ﴾ [البقرة :36] ﴿ فنبذُوهُ وراء ظهورهمْ

كأنَّهم لا يعلمون ﴾ [آل عمران :187] ، ﴿واللهُ يَحكمُ لا مُعقِّبَ لحكمهِ﴾ [الرعد :41] ﴿ وما أرسلنا قبلكَ منَ المُرسلين إلَّا إنَّهمْ ليأكلون الطعام ﴾ [الفرقان :20])) [49] .

وأمَّا عدم الاطراد فهو طريق آخر لابن هشام في ردَّ أقوال الزمخشري كما في مسألة جواز تقديم الهمزة على الفاء ، وأنَّها في مكانها الأصلي ، فقال ابن هشام : ((وأنَّه غير مطَّرد في جميع المواضع ... لأنَّه غير ممكن في نحو : ﴿أفمن هو قائمٌ على كل نفس بما كسبت﴾ [الرعد :33])) [50] بل إنَّ الزمخشري نفسه لم يُطبِّق رأيه هذا على كلِّ المواضع التي تقدَّمت فيها الهمزة بل ((جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة ، منها قوله في ﴿ أفأمِنَ أهلُ القرى ﴾ [الأعراف :97] إنَّه عطف على ﴿ فأخذْناهم بغتةً ﴾ [الأعراف :95]... وجوّز الوجهين في موضع ، فقال في قوله تعالى: ﴿ أفغير دين الله يبغون ﴾ [آل عمران :83] دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ، ثم توسَّطت الهمزة بينهما ، ويجوز أن يُعطف على محذوف تقديره : أيتولون فغير دين الله يبغون)) [51] .

ومن أدلة ابن هشام في ردِّ استدلال الزمخشري ، ما يُصطلح عليه بـ **(النقض)** الذي هو ((بيانُ تخلُّف الحكم المدَّعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور)) [52]

ولابدَّ من الإشارة إلى ما ذكره ابن جني في باب الاحتجاج بقول المخالف ؛ ليُعلَم أنَّ النقض ـ أحيانًا ـ لا يهدمُ الرأي ولا يُخرجه من الواقع اللغوي ، جاء في الخصائص : ((اعلم أنَّ هذا على ما في ظاهره صحيح ومستقيم ، وذلك أن ينبغَ من أصحابه نابغٌ فيُنشئ خلافًا ما على أهل مذهبِه ، فإذا سَمَّع خصمهُ به واجلب عليه ، قال هذا لا يقول به أحد من الفريقين ، فيخرجه مُخْرَج التقبيح له والتشنيع عليه)) [53] ثمَّ يقول بعد ذلك : ((ولَعَمري إنَّ هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم إلَّا أنَّ فيه تشنيعًا عليه وإهابة به إلى تركهِ ، وإضافة لعذره في استمراره عليه وتهالُكه فيه من غير إحكامه ، وإنعام الفحص عنه ، وإنَّما لم يكن

فيه قَطْع ؛ لأنَّ للإنسان أن يرتجلَ من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلوِ بنصّ أو ينْتهك حُرْمة شرع ، فقسْ على ما ترى ؛ فإنَّني إنَّما أضع من كلِّ شيء مثالًا موجَزًا)) [54] .

وقد سلك ابن هشام أكثر من طريقة في استعمال هذا الدَّليل لإبطال حجَّة الزمخشري ، هي :

الطَّريقةُ الأوَّلى : النقض على الزمخشري بكلامه : ومن ذلك ما فعله ابن هشام في الردِّ على قول الزمخشري في التعليق ؛ بناءً على تضمين فعل معنى فعل آخر ؛ لأنَّ الزمخشري قال مرَّة بالجواز ، ومرَّة بالمنع ؛ فحصل التناقض والاضطراب في كلامه ، ففي قوله تعالى : ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُم أحسَنُ عَملاً﴾ [هود :7] ذهب الى جواز تعليق فعل البَلْوى ؛ لِما في الاختبار من معنى العلم لأنَّه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول : انْظُرْ أيُّهم أحسَنُ وجهًا ، واستَمِعْ أيُّهم أحسنُ صوتًا ؛ لأنَّ النظر والاستماع من طرق العلم . ومع انفراد الزمخشري بهذا الرأي ، فإنَّه ذكر في تفسير قوله تعالى : ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَـــلًا** ﴾ [الملك : 2] أنَّ هذا لا يُسمَّى تعليقًا ، وإنَّما التعليق أن يوقَعَ بعد العامل ما يسدُّ مسدَّ منصوبيه جميعًا ، كعلمتُ أيُّهما عمرو . ألا ترى أنَّه لا يفترق الحالُ ـ بعد تقدُّم أحد المنصوبين ـ بين مجيء ما له الصدر وغيره ؟ ولو كان تعليقًا لافترقا ، كما افترقا في : علمتَ زيدًا منطلقًا ، وعلمتَ أ زيدٌ منطلقٌ [55] .

وقد وقع الزمخشري في التناقض أيضًا عند كلامه عن الوصف إذا لم يكن بمعنى الحال والاستقبال ؛ لأنَّ إضافته محضة تفيد التعريف أو التخصيص ؛ لأنَّها ليست في تقدير الانفصال ، ولكنَّ رأي الزمخشري مضطرب في ذلك ، فقال في قوله تعالى : ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾ [الفاتحة : 4] : ((أُريد باسم الفاعل ـ هنا ـ إمَّا الماضي ، كقولك : هو مالكُ عبيده أمسِ ، أي : ملك الأمور يوم الدين على حد ﴿ ونادى أصحابُ الجنة﴾ [الأعراف :44] ؛ ولهذا قرأ أبو حنيفة (مَلَكَ يومَ الدين) وأمَّا الزمان المستمر ، كقولك : هو مالكُ العبيد . فإنَّه بمنزلة

قولك : مولى العبيد ([56]) ... وهو حسن ، إلَّا أنَّه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلَّم على قوله تعالى: ﴿ وجاعل الليل سكنًا والشمس والقمر﴾ [الأنعام :96] فقال : قُرئ بجرِّ الشمس والقمر عطفًا على الليل وبنصبهما بإضمار جعل أو عطفًا على محلِّ الليل ؛ لأنَّ اسم الفاعل ـ هنا ـ ليس في معنى المضي فتكونَ إضافته حقيقية ، بل هو دالٌّ على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة ، ومثله ﴿ فالقُ الحبِّ والنَّوى﴾ [الأنعام :95] و﴿ فالقُ الإصباحِ﴾ [الأنعام :96] كما تقول : زيد قادرٌ عالمٌ ، ولا تقصد زمانًا دون زمان)) ([57]) .

الطَّريقةُ الثانية : النقض بكلام نحويٍّ آخر : ويدلُّ هذا الأمر على سعة اطلاع ابن هشام وإحاطته بآراء النحويين ، لاسيَّما سيبويه ، ثمَّ استدلاله بآرائهم على نقض آراء الزمخشري ، كما فعل في ردِّ رأي الزمخشري عندما أجاز حذف جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعًا ، يقول ابن هشام : ((قولُ الزمخشري في ﴿أينَما تكونوا يدرِكْكُم الموت﴾ [النساء :78] فيمن رفع يدرك : إنَّه يجوز كون الشرط متصلًا بما قبله ، أي : ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا ، يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله ، ثمَّ يبتدئ (يدركُكم الموتُ ولو كنتم في بروج مشيَّدة) وهذا مردودٌ بأنَّ سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنَّه لا يُحذف الجواب إلَّا وفعلُ الشرط ماضٍ ، تقول : أنت ظالم إن فعلْتَ ، ولا تقول : أنت ظالم إن تفعل ، إلَّا في الشعر)) ([58]) .

وردَّ ابن هشام قول الزمخشري بقول الرازي في مسألة كون (أن) مفسّرة في قوله تعالى : ﴿ **وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ** ﴾ [النحل : 68] يقول ابن هشام : ((وزعم الزمخشري (أنْ) التي في قولـه تعالى : ﴿أنِ اتّخذي من الجبال بيوتًا ﴾ مفسّرة ، وردَّهُ أبو عبد الله الرازي بأنَّ قبله ﴿وأوحى ربُّك إلى النَّحل﴾ والوحي هنا إلهامٌ باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول ، قال : وإنَّما هي مصدريَّة ، أي : باتخاذ الجبال بيوتًا)) ([59]).

الطَّريقةُ الثالثة : النقض بقول البصريين : ليس من شكٍّ في أنَّ المدرسة البصرية تحظى بمكانة متميِّزة في علم النحو ، ولا يُمكن لنحوي أن يتجاوز رأيها إذا لم يكن مستندًا إلى ركنٍ وثيقٍ ، لكونها مدرسة عقليَّة يمتلك أصحابها حججًا ناجعة فيما يتبنَّونه من آراء نحويَّة ؛ ولذا رفض ابن هشام رأي الزمخشري لمخالفته قول البصريين ، ففي مسألة نصب الفعل المضارع في جواب الترجِّي ذهب الزمخشري إلى جواز ذلك ، وهذا مخالف للبصريين ، يقول ابن هشام : ((قول الزمخشري في ﴿ فلا تجعلوا للهِ أندادًا﴾ [البقرة :22] : إنَّه يجوز كونُ تجعلوا منصوبًا في جواب الترجِّي أعني (لعلّكم تتقون) على حدِّ النصب في قراءة حفص : ﴿ فأطَّلِعَ ﴾ [غافر :37] وهذا لا يُجيزه بصري ، ويتأولون قراءة حفص : إمَّا على أنَّه جواب للأمر وهو (ابْنِ لِيْ صَرْحًا) أو على العطف على الأسباب)) [60] .

الطَّريقةُ الرابعة : النقض بمخالفته لإجماع النحويين : استدل ابن هشام على تخطئة رأي الزمخشري من جهة مخالفته لآراء النحويين ، كما في مسألة مجيء الواو للإباحة ، يقول ابن هشام : ((ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ تلكَ عشرةٌ كاملةٌ ﴾ [البقرة :196] أنَّ الواو تأتي للإباحة ، نحو : جالِس الحسنَ وابن سيرينَ . وأنَّه إنَّما جيء بالفذلكة دفعًا لتوهُّم إرادة الإباحة في ﴿فصيامُ ثلاثة أيام في الحج وسبعةٍ إذا رجعتم﴾ [البقرة :196] ... ولا تُعرَفُ هذه المقالة لنحويٍّ)) [61].

وممَّا خالف فيه الزمخشري النحويين ـ عند ابن هشام ـ قوله في تقدير فعل من لفظ المفاجأة ، يقول ابن هشام : ((وزعم أنَّ عاملها فعل مقدَّر مشتق من لفظ المفاجأة ، قال في قوله تعالى : ﴿ ثمَّ إذا دعاكم دعوةً ﴾ [الرعد :14] الآية : إنَّ التقدير إذا دعاكم فاجأتمُ الخروج في ذلك الوقت ، ولا يعرف هذا لغيره ، وإنَّما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ أو المقدَّر في

نحو : فإذا الأسدُ ، أي : حاضرٌ . وإذا قدَّرت أنَّها الخبر فعاملها مستقرٌ أو استقرَّ)) [62].

ولكنَّ الرضي ينقضُّ ما ذهب إليه ابن هشام من انفراد الزمخشري بهذا الرأي ؛ فيذكر أنَّ بعض النحاة يقول بهذا الرأي عند تعليقه على رأي الزجاج ، يقول الرضي : ((وقال الزجاج : إنَّ (إذا) المفاجأة ظرف زمان ، فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم : فإذا السبعُ ، خبرًا عمَّا بعدها... ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنِّف ، أي : ففاجأتُ وقت وجود السبع بالباب)) [63].

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الممتعة بين الاستدلالات النحويَّة ، لا بُدَّ لنا من تسجيل أهم النتائج التي توصلنا إليها ، والتي هي :

1ـ تُشكِّل نسبة المسائل التي ردَّها ابن هشام أكثر من ثُلث المسائل التي أورد فيها رأي الزمخشري ؛ لأنَّه أورد رأي الزمخشري في مائة وثمانية وخمسين موضعًا من كتابه ، ردَّ منها ثمانية وستين .

2ـ تنوعت أدلَّة الردِّ عند ابن هشام على ستة أنواع رئيسة هي : الخلل في المقدمات ، وعدم تماميَّة شروط القاعدة النحويَّة ، وانطواء الدليل على مغالطة ، والتكلُّف ، والاطراد ، والنقض .

3ـ لم يكن ابن هشام في بعض الأحيان دقيقًا في نقله عن الزمخشري ، كما في مسألة حذف جواب الشرط مع كون الباقي مبدوءًا بالفاء المتصلة بـ (لم) في قوله تعالى : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) .

4ـ توهَّم ابن هشام أحيانًا في الجزم بانفراد الزمخشري بالرأي النحوي ، كما في مسألة كون عامل (إذا) الفجائية فعلًا مقدَّرًا مشتقًا من لفظ المفاجأة .

5ـ لم يستوفِ ابن هشام حدود القاعدة التي نقض بها على الزمخشري في بعض الموارد ، كما حصل في ردِّه إعراب الزمخشري لـ (مقامُ إبراهيم) عطف بيانٍ على (آياتٌ بيناتٌ) .

6ـ وقوع ابن هشام في التناقض بين ما كتبه في مغني اللبيب ، وما كتبه في أوضح المسالك عند ردِّه على الزمخشري ، كما حصل في مسألة تقديم همزة الاستفهام إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثمَّ ، وأنَّها في تلك المواضع في مكانها الأصلي ، وأنَّ العطف على جملة مقدَّرة بينها وبين العاطف .

7ـ مبالغة ابن هشام في ردِّ رأي الزمخشري على الرغم من وجود المستند النحوي لقول الزمخشري كما في مسألة كون (كافَّة) في قوله تعالى : (وما أرسلْناكَ إلا كافّةً للناس) [سبأ :28] تأتي لغير الحال .

الهوامش :

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء : 290 .

[2] إنباه الرواة على أنباه النحاة : 266/3 ، وينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : 168/5 الأعلام : 178/7.

[3] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : 93/3 ، وينظر: الأعلام : 47/4 .

[4] المقرر في توضيح منطق المظفر : 349 .

[5] مغني اللبيب: 695/1 .

[6] مغني اللبيب : 542/1 .

[7] مغني اللبيب : 325/1 .

[8] مغني اللبيب : 704/1 .

[9] مغني اللبيب : 699/1 .

[10] ينظر : اللمع في العربية : 134 .

[11] مغني اللبيب : 848/1 .

[12] الكشاف : 2/ 197 .

[13] ينظر : الكشاف : 22/3 .

[14] مغني اللبيب : 723/1 .

[15] ينظر : الكشاف : 102/4 .

[16] ينظر : مغني اللبيب : 659/1 .

[17] ينظر : مشكل إعراب القرآن : 627/2 .

[18] مغني اللبيب : 659/1 .

[19] مغني اللبيب : 733/1 .

[20] مغني اللبيب : 733/1 .

[21] التحرير والتنوير : 278/2 .

[22] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 263/2

[23] مغني اللبيب : 743/1 .

[24] مغني اللبيب : 594/1 .

[25] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : 126/3 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 169/1

[26] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 1602/2 ، وينظر : التعريفات : 222 .

[27] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 112/1 ، وينظر : الكشاف : 463/1 .

[28] مغني اللبيب :112/1 .

[29] مغني اللبيب : 437/1 .

[30] البحر المحيط في التفسير : 149/5 .

(31) مغني اللبيب : 437/1 .

(32) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 344/1 ، و حروف المعاني : 2 ، ومشكل إعراب القرآن : 781/2 .

(33) المفصل في صنعة الإعراب : 437 .

(34) ينظر : الكتاب : 220/4 .

(35) مغني اللبيب : 460/1 .

(36) مفردات ألفاظ القرآن : 214/2 (كلف) .

(37) ينظر : الكتاب : 188/3 .

(38) ينظر : الجنى الداني :31 .

(39) مغني اللبيب : 23/1 .

(40) أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك : 398/3 .

(41) مغني اللبيب : 303/1 .

(42) المفصل في صنعة الإعراب : 452 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 1753/1 .

(43) التعسُّف : لغة : ((العَسْفُ السَّير بغير هداية والأَخْذُ على غير الطريق وكذلك التَّعَسُّفُ ... والعَسْفُ ركوب الأَمر بلا تدبير ولا رَوِيّة)) لسان العرب : 245/9 (عسف) وينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : 1403/4 (عسف) .

واصطلاحا : ((حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه وهو الطريق الذي هو غير موصل إلى المطلوب، وقيل : الأخذ على غير طريق ، وقيل: هو ضعف الكلام)) التعريفات : 61 وينظر : التوقيف على مهمات التعاريف :101 .

(44) مغني اللبيب : 108/1 .

(45) النحو الوافي : 363/1 .

(46) الأصول في النحو : 323/2 .

(47) الخصائص : 96/1 ، وينظر : التوقيف على مهمات التعاريف :54 .

(48) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 35 .

(49) مغني اللبيب : 656/1 .

(50) مغني اللبيب : 23/1 ، وينظر : الجنى الداني :31 .

(51) مغني اللبيب : 24/1 .

(52) التعريفات : 245 ، وينظر : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 1724/2 التوقيف على مهمات التعاريف : 329 .

(53) الخصائص :188/1 .

(54) الخصائص : 188/1 .

(55) ينظر : مغني اللبيب : 546/1 ، الكشاف : 575/4 .

(56) ينظر : الكشاف : 6/1 .

(57) مغني اللبيب : 665/1 ، و ينظر : الكشاف : 50/2 .

(58) مغني اللبيب : 507/1 .

(59) مغني اللبيب : 48/1 .

(60) مغني اللبيب : 714/1 ، و ينظر : الكشاف : 95/1 .

(61) مغني اللبيب : 91/1 ، و ينظر : الكشاف : 241/1 .

(62) مغني اللبيب : 1/ 120 .

(63) شرح الرضي على الكافية : 259/1 .

المصادر والمراجع

1ـ القرآن الكريم

2ـ الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة – بيروت 1988م .

3ـ الأعلام : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت : 1396هـ) ، الطبعة الخامسة عشرة ، دار العلم للملايين ، 2002 م .

4ـ الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 2006 م .

5ـ أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك : أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنَّصاري ، الطبعة الخامسة ، دار الجيل – بيروت ، 1979م .

6ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت : 646هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1406 هـ – 1982م .

7ـ البحر المحيط في التفسير : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ،1420 هـ .

8ـ التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393 هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس .

9ـ التعريفات : علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) الطبعة الأوَّلى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1403 هـ ـ 1983 م .

10ـ التوقيف على مهمات التعاريف : زين الدين محمد بن تاج العارفين بن علي الحدادي ثم المناوي (ت 1031 هـ) ، الطبعة الأوَّلى ، عالم الكتب ، القاهرة 1410هـ ـ 1990 م .

11ـ الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت 749 هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة ، الاستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

12ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) ، الطبعة الأوَّلى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 1417 هـ ـ 1997 م

13ـ حروف المعاني : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د.علي توفيق الحمد ، الطبعة الأوَّلى ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1984م .

14ـ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .

15ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت : 852هـ) ، تحقيق : محمد عبد المعيد ضان ، الطبعة الثانية ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، صيدر اباد ، الهند ، 1392هـ ـ 1972م

16ـ شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ) تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر .

17ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393 هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1407 هـ ـ 1987 م .

18ـ الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بـن قنبرالحارثي الملقب سيبويه (ت 180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

19ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت

20ـ لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، الطبعة الأوَّلى دار صادر ، بيروت .

21ـ اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت ، 1972م .

22ـ مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1405هـ .

23ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنَّصاري (ت 761 هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر ، دمشق .

24ـ مفردات ألفاظ القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، دار القلم . دمشق .

25ـ المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت : 538هـ) ، تحقيق : د . علي بو ملحم ، الطبعة الأوَّلى مكتبة الهلال ، بيروت ، 1993م .

26ـ المقرر في توضيح منطق المظفر مع متنه المصحح : السيد رائد الحيدري الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، 1425هـ ـ 2004م .

27ـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي الفاروقي (ت بعد 1158 هـ) ، تحقيق : الدكتور علي دحروج ، الطبعة الأوَّلى ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 1997 م

28ـ النحو الوافي : عباس حسن (ت 1398 هـ) ، الطبعة الخامسة عشرة ، دار المعارف .

29ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت : 577هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة المنار، الزرقاء ، الأردن ، 1405 هـ – 1985 م .

30ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت : 681هـ) ، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .